

## تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (1991-2016)

د. إلهام إبراهيم هيبية\*

### مستخلص

تختبر الدراسة تأثير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر من خلال تطبيق نموذج الإحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة (1991-2016).

يمثل معدل البطالة المتغير التابع، بينما يمثل المتغيرات المستقلة التي استخدمت في الدراسة كل من: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السكان، معدل التضخم، وحجم الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ممتدة بين المتغيرات في الأجل الطويل، وأن هناك تأثير طردي ومعنوي لكل من حجم السكان و معدل التضخم، وأن هناك تأثير عكسي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة بينما لا يوجد تأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الأجل القصير، و يوجد تأثير معنوي عكسي للناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة في الفترات السابقة المبطأه، مما يدل على ضعف معدل النمو الإقتصادي المحقق نتيجة لضعف حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة .

ومن ثم فإنه يجب تعزيز الأنشطة والقطاعات كثيفة العمالة مثل الخدمات بنوعيهها (الإنتاجية والاجتماعية)، إعطاء مزيد من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات التي تفتقر إلى الاستثمارات المحلية والتي تحقق قيمه مضافة للإقتصاد وأيضاً توجيهها إلى صناعات مرتفعة التشغيل وتوزيعها في مناطق جغرافية يتلائم فيها الاستثمار مع طبيعة مهارات أهل المنطقة الجغرافية، وأيضاً يجب العمل على ضبط معدل النمو السكاني والسيطرة على التضخم لما لهما من تأثير كبير على معدل البطالة.

### كلمات مفتاحية :

البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، نموذج  
الاتحاد الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

**مقدمة**

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) بالنسبة للدول النامية جزء هام لتحقيق النمو الإقتصادي، والتوسع في فرص العمل المتاحة، وتعزيز انتقال التكنولوجيا ، ومصدر هام للمهارات الإدارية ، وتحسين جودة المنتجات والخدمات والتي تعمل على اتساع السوق الداخلي ، والقوة التصديرية للإقتصاد.

إن وجود الشركات الأجنبية يحفز الشركات المحلية لاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة أكبر، واعتماد تكنولوجيات حديثة (Demello, 1999), (Wang & Blomstrom, 1992) وقد توصلت عديد من الدراسات السابقة مثل:

Ralhan, (2006); Shaari et al, (2012); Mun et al, (2008); Joshi, (2004); Lin & Wang, (2004); Driffield & Taylor, (2000); Schemerer, (2012).

إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساعد في خفض معدل البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وأبضا يرى (Denisia, 2010) أن FDI قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، والقدرة التنافسية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. إن زيادة الإنتاج وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية قد يؤدي إلى زيادة الصادرات، ومن ثم تعزيز النمو الإقتصادي. وعلى الجانب الآخر هناك عديد من الدراسات مثل

Hisarciklar et al, (2010); Botric & Skuflic, (2006).

ترى أن عدم قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات الأجنبية بسبب التخلف في مجال التكنولوجيا، والمهارات الإدارية قد يؤدي إلى توقف نشاطها وزيادة معدل البطالة. وفقاً لـ (India Briefing, 2011) فإن تصاعد التوسع والهيمنة للشركات متعددة الجنسيات في قطاع الأدوية الهندي هدد المنافسة المحلية، حيث تراوحت الزيادة المسجلة في حصة السوق من الشركات متعددة الجنسيات من 15% إلى 25%. إن استخدام المواد الخام المستوردة لهذه الشركات قد يؤدي إلى إختلال التوازن في ميزان المدفوعات بسبب الزيادة في الواردات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

إن الأزمة الإقتصادية التي حدثت في عام 2008، قد أدت إلى الإهتمام الكبير بمعدل البطالة المرتفع ليس فقط في الدول النامية ولكن أيضاً في الدول المتقدمة. إن تأثير الاستثمار

الأجنبي المباشر على أسواق العمل قد درس على نطاق واسع في السنوات الأخيرة في عديد من الدراسات النظرية والتطبيقية ، ومع ذلك لا تزال هناك خلافات كثيرة بشأن العلاقات المتبادلة بين الاستثمار والبطالة في عديد من هذه الدراسات لمختلف الدول ومختلف الفترات، وتظهر النتائج أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على أسواق العمل يمكن أن تتغير من بلد لآخر وتعتمد هذه الآثار على ميزات الدول المضيفة، وأشكال محددة للإستثمار ، فمثلاً نجد أن الآثار على العمالة قد تكون أعلى بكثير إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر جديد (Greenfield project).

لكن عندما يأخذ تدفق رؤوس الأموال الاستثمار الأجنبي في الشركات القائمة (Brown field) في شكل عمليات شراء شركات تم خصصتها فإنه عادة ما يكون له تأثير طفيف أو سلبي على العمالة. Hisarcikilar et al.(2010).

## 2- مشكلة البحث:

يواجه الاقتصاد المصري مشكلة ارتفاع معدلات البطالة منذ العقود الثلاثة الماضية، وتتمثل خطورة المشكلة في آثارها أو انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تتمثل فيما تؤدي إليه من إهدار للموارد البشرية، وتعميق الفقر، وزيادة حدة التوترات الاجتماعية وتأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي.

إن ظاهرة البطالة ما هي إلا الوجه الآخر لتردي معدلات التنمية الاقتصادية كماً وكيفاً، وعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، وضعف معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم كفاءة نمط توزيع هذه الاستثمارات مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل. لقد شهدت مصر تذبذب كبير في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها منذ التسعينات نتيجة لأسباب داخلية وأخرى خارجية، أدت إلى جانب عوامل أخرى مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني، والتقلبات في النمو الاقتصادي الحقيقي إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة في مصر.

لقد سجل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر ارتفاعاً عام 1994/1993 بلغ نحو مليار و 256 مليون دولار ثم انخفض ليصل عام 1997 إلى نحو 890 مليون دولار، ثم ارتفع مرة أخرى تدريجياً في الأعوام 1998، 1999 ليصل إلى مليار و 235 مليون دولار عام 2000 ، ثم انخفض مرة أخرى في الفترة 2001-2003، وارتفع

خلال الفترة 2004 - 2007 نتيجة لجهود تحسين مناخ الاستثمار في تلك الفترة ليصل إلي 11 مليار و578 مليون دولار عام 2007 ثم انخفض بالتدريج مرة أخرى منذ عام 2008 ليصل إلي أدنى حد له عام 2011 نتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد ليصل إلي 2 مليار و 798 مليون دولار عام 2012 وبلغت عام 2016 نحو 8 مليار و100 مليون دولار.

أما معدلات البطالة في مصر فقد كان هناك ارتفاع في معدل البطالة وصلت لنحو 10.9% عام 1993 واستمر الارتفاع ليصل إلي نحو 11.3% عام 1995 ثم بلغ في المتوسط سنوياً 8.8% في خلال الفترة من 1997 / 2001.

وفي الفترة من 2002 - 2006 اتجهت معدلات البطالة للارتفاع مرة أخرى حيث بلغت نحو 10.6% في المتوسط خلال تلك الفترة، واستقرت خلال الفترة 2007-2011 عند نحو 9% في المتوسط ثم ارتفعت إلى نحو 12% و13% عام 2014، و 12% عام 2016. (البنك المركزي المصري، تقارير سنوية متفرقة).

من المعطيات السابقة:

ما هو حجم تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر؟

### 3- الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلي :-

أ- دراسات تشير إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي لخفض البطالة:

- دراسة (Ajaga & Nunnekamp, 2008): لاختبار العلاقة طويلة المدى بين FDI وحجم العمالة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1977-2001، وباستخدام Contigration Panel approach أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي قوي لخفض البطالة.
- دراسة (Karlesson et al, 2009): لاختبار العلاقة بين FDI وحجم العمالة في الصين للفترة 1998-2004، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين .
- دراسة (Waldkirch et al, 2009): لاختبار تأثير FDI على العمالة في المكسيك للفترة 1994 - 2006، وباستخدام طريقة Generalized Method of Moments

(GMM). أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي وإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة فرص العمل.

- دراسة (Adam et al, 2011) : لدراسة تأثير FDI على سوق العمالة في بولندا خلال الفترة 1995 - 2005 ، وباستخدام طريقة الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregressive (VAR) على المتغيرات وهي : الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي، الطلب المحلي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، نسبة إجمالي الصادرات والواردات، أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، حيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي انخفض معدل البطالة في الأجل القصير.
- دراسة (Vacaflares, 2011) : لاختبار تأثير FDI على سوق العمالة في مجموعة دول أمريكا اللاتينية لبيانات سنوية للفترة 1980 - 2006 . وباستخدام طريقة -- Arellano Bover/ Blundell – Bond estimator. أشارت النتائج أن FDI له تأثير إيجابي وقوي على إيجاد فرص عمل لهذه الدول.
- دراسة (Mohd et al, 2012) : لاختبار تأثير FDI على معدل البطالة والنمو الاقتصادي في ماليزيا للفترة 1980-2010، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على بيانات سنوية للمتغيرات: الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي البطالة، الناتج المحلي الإجمالي. أشارت النتائج إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى خفض البطالة، وزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- دراسة (Mpanju, 2012) : لتحليل أثر التدفقات FDI على خلق فرص عمل في تنزانيا للفترة 1990 - 2008، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين المتغيرات مما يعني الاستثمار الاجنبي المباشر له تأثير كبير في إيجاد فرص عمل .
- دراسة (Habib & Sarwar, 2013) : لتحليل أثر FDI على مستوى العمالة في باكستان للفترة 1970- 2011 . وشملت متغيرات الدراسة على : FDI، سعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وباستخدام اختبار التكامل المشترك لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أشارت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له تأثير

إيجابي على مستوى العمالة خلال فترة الدراسة.

- دراسة (Safet & Milos, 2015): لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على البطالة في دول غرب البلقان. استخدمت الدراسة السلاسل الزمنية للفترة 1998 - 2012، وبإجراء اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر، أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين FDI والبطالة وأن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي في تخفيض معدل البطالة في كل دول غرب البلقان ماعدا صربيا واليونان.
- دراسة (Akram, 2016): لتحليل أثر FDI على معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن لبيانات سنوية للفترة 1998 - 2005، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، أظهرت النتائج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة.
- دراسة (Matthew & ogunlusi, 2017): لاختبار تأثير الاستثمار المباشر على إنشاء فرص للتوظيف في نيجيريا للفترة من 1981 إلى 2014. وقد تضمنت متغيرات الدراسة: سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الفائدة، درجة الانفتاح الاقتصادي، ومعدل التشغيل (العمالة). وتطبيق اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر)، واختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء فرص عمل في نيجيريا، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي معنوي على زيادة التوظيف.
- ب- دراسات تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي لخفض البطالة:
- دراسة (Massoud, 2008): لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الطلب على العمالة في مصر لبيانات سنوية للفترة 1974-2005، وباستخدام طريقة (TSLS) Two stage least square. أوضحت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الطلب على العمالة.
- دراسة (Rizvi & Nishat, 2009): لاختبار تأثير FDI على فرص العمل في باكستان والهند والصين، للفترة 1985-2008، وتم تطبيق اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، وتم استخدام طريقة (Semingly unrelated Regression (SUR) لتقدير

تأثير FDI على العمالة ، أشارت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لا يوفر فرص عمل في البلدان الثلاثة.

- دراسة (Hisarciklilar et al, 2010): لإختبار تأثير FDI على قطاعات عمالية في الاقتصاد التركي، باستخدام عينة من 19 قطاع للفترة 2000 - 2007، وتم استخدام طريقة (GMM)، أشارت النتائج إلي وجود علاقة سلبية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوظيف.
- دراسة (Saray, 2011): لإختبار تأثير FDI على خفض معدل البطالة في تركيا للفترة 1970 - 2009، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) ، أشارت النتائج إلي أن FDI ليس له أي مساهمة في خفض معدلات البطالة.
- دراسة (Elizabeth & Aleksandra, 2015) : لاختبار العلاقة بين FDI والبطالة في جمهورية مقدونيا لبيانات سنوية للفترة 1999-2013، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد على المتغيرات: الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة الفساد، حجم السكان، التضخم ، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أشارت النتائج إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي في خفض حجم البطالة.

#### 4- هدف البحث

تختبر هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر في الفترة من 1991 إلى 2016. وسيتم اختبار العلاقة باستخدام نموذج ARDL.

#### 5- فرضيات البحث:

تقوم الدراسة باختبار الفروض التالية:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على خفض معدل البطالة، فكلما زاد حجم الاستثمار الاجنبي المباشر كلما أدى إلي خفض معدل البطالة.

ب- حجم السكان يتوقع أن يكون له تأثير سلبي على معدل البطالة. فقد يؤدي زيادة حجم السكان إلي زيادة في معدل البطالة.

ج- معدل التضخم يتوقع أن يكون له تأثير إيجابي أو تأثير سلبي على معدل البطالة



حيث قد يؤدي التضخم إلى زيادة أرباح المستثمرين ومع انخفاض الأجور الحقيقية قد يكون حافز لزيادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمالة ومن ثم انخفاض معدل البطالة، أو قد يؤدي التضخم إلى ارتفاع في معدل البطالة في ظل تشوهات الأسعار واختلالات سوق العمل (الركود التضخمي).

د- الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على خفض البطالة، فقد تؤدي الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى خفض معدل البطالة.

#### 6- منهج البحث:

يعتمد البحث على منهج التحليل الكمي مستخدماً أسلوب تحليل النموذج القياسي مع الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في استعراض تطورات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة. في حين يتم الاعتماد على الأسلوب القياسي لتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات: الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السكان، معدل التضخم، حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبين معدل البطالة في مصر، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

#### 7- نطاق البحث

يتمثل النطاق المكاني للدراسة في الاقتصاد المصري، أما النطاق الزمني فيتمثل في الفترة من 1991-2016. أي نحو ربع قرن، ومن ثم مناقشة أثر تلك المتغيرات على معدلات البطالة في الأجل الطويل.

#### 8- خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه واختباراً لفروضه فقد تم تقسيم

محتويات البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة ويتضمن:

القسم الأول: خلفية عن المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم البطالة

القسم الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة.

القسم الثالث: تطور معدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: النموذج القياسي ويتضمن:

القسم الأول: وصف النموذج القياسي المستخدم.

القسم الثاني: أسلوب قياس المتغيرات.

القسم الثالث : تحليل نتائج النموذج القياسي.

القسم الرابع: النتائج المستخلصة.

### المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

القسم الأول: خلفية عن المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ومفهوم البطالة

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وهو بذلك ساهم في انتشار ظاهرة العولمة، ولكونه يلقي اهتماماً وتفضيلاً من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية، فهو يحتل مكانة كبيرة في الاديبيات الاقتصادية.

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في

الخارج للعمل في مجال الصناعة أو التمويل أو الزراعة أو الخدمات أو في مجال الإتشاءات في مقابل تحقيق ربح. أمينة ، (1994) .

حسب تعريف الأونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يؤدي إلى

علاقة طويلة الأجل وتعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي او الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إليها، ولتحقيق السيطرة الدائمة فإن ذلك يستلزم حصول المستثمر الأجنبي على حصة ملكية لا تقل عن 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في الفرع الأجنبي في الدولة المضيفة للاستثمار. UNCTAD, (1999)

ينتج الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً إما إلى الاندماج أو إلى إقامة مشاريع جديدة. إن

الشركات التي تختار عملية الاندماج أو الاستحواذ تقلل من مخاطر الاستثمار مثل الشركات الأجنبية عابرة الحدود التي ظهرت أولاً في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بما في ذلك دول جنوب شرق أوروبا ويتم الاستفادة على نطاق واسع من فرص الخصخصة.

أما الشركات الأجنبية التي تنشئ مشاريع جديدة فإنها تبدأ العمل من الصفر ، حيث بناء

البنية التحتية (الكهرباء، الغاز، النقل،....الخ) ، مساحات المكاتب، وجذب الموظفين المهرة.

إن الاختيار بين البدائل المختلفة للمشاريع تتحدد من خلال نسبة التكاليف والفوائد، التنظيم في البلد المضيف، ومنظمة التجارة العالمية. (Rakita, 2006)

#### ثانياً: مفهوم البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، نظراً لأنها من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الدول، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه. وتعرف البطالة على أنها حالة عدم وجود وظيفة أو عدم العمل أو نسبة من الأشخاص القادرين على العمل وبيحثون عنه بشكل فعال عند مستوى الأجر السائد، ولكنهم غير قادرين على العثور عليه. Chowdhury & Hossain, (2014)

أما هؤلاء الذين لا يريدون العمل اختياريًا، والطلبة دوام كامل، والمتقاعدون والأطفال لا ينضمون لفئة البطالة. (Rafiq et al, 2009). تقاس البطالة بنسبة الأشخاص العاطلين عن العمل في الاقتصاد إلى قوة العمل الإجمالية، ويشمل العاطلين عن العمل وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO) جميع الأشخاص فوق سن معينة (تزيد غالباً عن خمسة عشر عاماً)، منهم لا يعملون بالآجر، أو لا يعملون لحسابهم الخاص، أو القادرين على العمل وراغبين فيه، وبيحثون عنه ويقبلوه عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. (Jhingan, 2001)

تم تعريف البطالة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك على أنها فانض المعروض من العمالة على الطلب على العمالة والذي يؤدي إلى تعديل الأجور الحقيقية للوصول إلى التوظيف الكامل عند وضع التوازن. أما النظرية الكينزية فتري أن العامل الرئيسي المحدد لمستوى التوظيف ليس الاجر الحقيقي ولكن المستوى من الطلب الفعال على العمل، وأن البطالة تحدث نتيجة لعدم كفاية الدخل القومي والذي يجب أن يزيد من أجل زيادة الطلب الفعال للوصول إلى التوظيف الكامل.

القسم الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة

واجهت مصر مشاكل اقتصادية ومالية حادة في الثمانينات على المستوى الداخلي والخارجي معدل التضخم بلغ نحو 20% ، بلغ العجز في الحساب الجاري نحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ متوسط النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 0.2 % في السنة خلال الفترة من 1986 إلى 1993، مما أدى إلى إضعاف جاذبية مصر للمستثمرين الأجانب، ولتجاوز تلك الاختلالات أصبحت تعتمد بشكل كبير على الاقتراض الخارجي لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار مما تسبب في زيادة المديونية الخارجية، حيث بلغت نسبة إجمالي قيمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر ما بين 100% إلى 150% خلال منتصف الثمانينات. (Abdel – Wahed (2003)

تعود جذور هذه المشاكل الحادة في الثمانينات إلى منتصف السبعينات، حيث شهدت مصر توسعاً كبيراً في الاقتراض من الخارج حتى بداية التسعينات، فقد ارتفع إجمالي الدين الخارجي من 3 مليار دولار عام 1974، إلى 16 مليار دولار عام 1980، ثم إلى 42.7 مليار دولار عام 1988، ليصل إلى 51 مليار دولار عام 1990. (WDI Database)

مع تزايد عبء المديونية الخارجية، وعدم كفاية موارد النقد الأجنبي بدأت مصر تواجه مشكلة العجز عن الوفاء بمدفوعات خدمة الدين. ومن ثم التزمت مصر ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1991، وتمثلت الخطوط الرئيسية للبرنامج في العمل على استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك بتخفيض عجز الموازنة العامة، عجز ميزان المدفوعات، وتحرير الأسعار الداخلية (سعر الفائدة وسعر الصرف) ، تحرير التجارة الخارجية وتحرير معاملات القطاع المالي وتحويل ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى رأس المال الخاص (الخصخصة). (Omran, (2002)

بالرغم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في التسعينات إلا أنها كانت عند مستويات منخفضة بالقياس بالتدفقات في الدول النامية الأخرى، ويرجع ذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم في بداية التسعينات، وحادثة الأقصر 1997، وأزمة شرق آسيا في 1997 / 1998 مما أضعف التأثير الإيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. (Kamaly, (2011) ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض من 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990 إلى 1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 . وخلال هذه الفترة ظل الدين الحقيقي الخارجي مستقرًا، حيث أنه انخفض بشكل طفيف من 32.960 مليون دولار إلى 31.060

مليون دولار في 1999. (World development indicators Database, WDI). في عام 2001 كانت هناك سلسلة من التخفيضات في قيمة العملة وفي نهاية 2002 وصل التخفيض في قيمة العملة إلى 35.3% من قيمتها عام 1998 / 1991. وبرغم ذلك فإن الاقتصاد كان يتجه للركود، حيث أن معدل النمو انخفض إلى 2.5% والتضخم بدأ في الارتفاع. وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 80% خلال الفترة 2000-2003، من 1.298 مليون دولار إلى 222 مليون دولار، وصل الدين الخارجي الحقيقي إلى 772 مليون دولار عام 2003، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 29% عام 2000 إلى 36% عام 2003. (WDI Database).

في عام 2004 كانت هناك جهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2004 إلى 2007، حيث بلغ نحو 11.578 مليار دولار في 2007، ثم انخفض إلى 9.5 مليار دولار عام 2008، وبلغ نحو 6.7 مليار دولار عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008، والتي أدت إلى انخفاض الطلب على الصادرات المصرية وانخفاض الاستثمار الخاص وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر. (البنك المركزي المصري، تقارير سنوية متفرقة).

قد تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بالتحويلات السياسية عام 2011، فقد شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة 2011 - 2013 تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 2% في المتوسط خلال هذه الفترة، وانخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 17.1% عام 2011 إلى 14.2% عام 2013.

على الرغم من أن الإقتصاد المصري بدأ في إستعادة وتيرة النشاط خلال عام 2014 ليصل معدل النمو إلى 4.2% وهو أقل بكثير من المعدلات المستهدفة، إلا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر ارتفعت من 3 مليار دولار عام 2012 إلى 4.2 مليار دولار عام 2013، ثم 4.9 مليار دولار عام 2014 ثم حوالي 7 مليار دولار عام 2015 وبلغت نحو 8.2 مليار دولار عام 2016، وهذا يعكس جهود الدولة لتحسين بيئة الاستثمار وإعادة الثقة لدى المستثمرين.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة 2006 - 2010 فيلاحظ أن قطاع البترول والغاز الطبيعي استحوذ على نحو 57% من تدفقات الاستثمار الأجنبي، ثم قطاع الخدمات المالية استحوذ على نحو 11%. وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استحوذ على نحو 5%. (البنك المركزي المصري ، تقارير سنوية متفرقة)

القسم الثالث: تطور معدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة

مع بداية تحول الاقتصاد المصري من نمط التنمية المعتمد على الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى تنفيذ سياسات الانفتاح الاقتصادي من النصف الثاني من السبعينات ، كانت معدلات البطالة تتراوح بين 2.3% و 5.6% ، حيث أدت زيادة حجم الإنفاق الحكومي في ذلك الوقت، وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي سواء كان ذلك من ارتفاع أسعار البترول ، أو تحويلات العاملين بالخارج، بالإضافة إلى حسيلة السياحة والقروض الضخمة التي حصلت عليها مصر في ذلك الوقت، وأيضا استيعاب أسواق العمالة بالخليج العربي لأعداد كبيرة من العمال والفنيين المصريين إلى تأجيل تفجار مشكلة البطالة إلى عقدي الثمانينات والتسعينات (Mahfouz, 2009)

وقد حقق الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السبعينات معدلات نمو مرتفعة بلغت نحو 10%. وفي خلال الفترة من 1988/1987 - 1992/1991 شهد الاقتصاد تباطؤ في معدلات النمو، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي كان ينمو بمعدل 3-4% نتيجة لعوامل عديدة من أهمها الصدمات الخارجية (انخفاض أسعار البترول، وأزمة الخليج)، بالإضافة إلى الانكماش الذي واجهته الأنشطة الاستثمارية نتيجة لتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام 1991. (Nasser, 2011)

وبنظرة سريعة على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي في منتصف عام 1991 نجد أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 8.7% عام 1987 إلى 3.5% عام 1988 ثم سجل 2.7% ، 2.3% ، 1.2% في أعوام 1989 ، 1990 ، 1991 على التوالي. أما معدل التضخم فقد بلغ 18% ، 19.3% ، 20.4% في الأعوام 1988 و 1989 و 1990 على التوالي . أما معدل البطالة فقد بلغ نحو 14.7% عام 1986 ثم في الفترة من 1989 إلى

1992 بلغ نحو 17.5%. (البنك المركزي المصري، تقارير سنوية متفرقة).

مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي 1991، استمرت معدلات البطالة مرتفعة حتى أواخر التسعينات، حيث بلغت 11.3% عام 1994/1995 ثم وصلت إلي نحو 8.8 في المتوسط خلال الفترة من 1997 إلى 2001، وذلك بسبب عديد من العوامل من أهمها الطبيعة الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والضبط الهيكلي، برنامج الخصخصة، الركود الاقتصادي وأزمة السيولة في أواخر التسعينات، بالإضافة إلي الركود العالمي وأزمة دول شرق آسيا وتأثيرها على عمليات تمويل المشروعات وانتقال رؤوس الأموال، وجود فجوة هيكلية بين الادخار والاستثمار، وايضاً انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في المتوسط مقارنة ببعض الدول النامية. وقد ساهم نمط الاستثمار الذي كان سائداً في هذه الفترة في تزايد معدلات البطالة، فقد كان هناك تركيز للاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة، او التي تنخفض فيها مرونة التشغيل للنتائج مثل قطاع الصناعة والتعدين، وكان هناك اتجاه عام لتزايد استخدام الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال. وأيضاً يلاحظ أنه كان هناك اتجاه عام لتفضيل السوق الداخلية عن الإنتاج الموجه للتصدير، وأيضاً نجد أن نصيب المشروعات الصغيرة من هذه الاستثمارات لا يتعدى 14% وهي المسئولة عن توظيف أكثر من نصف العمالة بالقطاع الصناعي (54%). سميحة، (2002).

في الفترة من 2002 إلى 2006 اتجهت معدلات البطالة للارتفاع حيث بلغت نحو 10.6% في المتوسط خلال تلك الفترة، واستقرت خلال الفترة من 2007 إلى 2010 عند نحو 9% في المتوسط، ثم ارتفعت إلي نحو 12% عام 2011. (البنك المركزي المصري، تقارير سنوية متفرقة).

إن التحولات السياسية في عام 2011 كان لها تأثير سلبي على مؤشرات الاقتصاد حيث انخفض معدل النمو إلي 1.8% عام 2011 مقارنةً بـ 5.3% عام 2010، وزاد عجز الموازنة مسجلاً 10% عام 2011 مقارنةً بـ 8.1% عام 2010. وأيضاً تأثر معدل البطالة حيث ارتفع إلي نحو 12% في نهاية عام 2011. (البنك المركزي المصري، 2014)

وأيضاً فإن عودة العمالة المصرية من ليبيا وتونس واليمن والبحرين نتيجة للظروف السياسية هناك أدت إلي زيادة أعداد البطالة. وكان لظروف عدم اليقين بالاقتصاد المصري

أنداك تأثيرات على نقص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتدهور العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي، Maitah & Smutka, (2012).

إن انخفاض التدفقات الصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلة نحو 2.1 مليار دولار عام 2011/2010 - 2011 / 2012 من 13.2 مليار دولار عام 2008/2007 ، كان له تأثير كبير على البطالة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة مسجلاً نحو 13.4% عام 2013 / 2014، ثم وصل إلى نحو 12% عام 2016 . ( البنك المركزي المصري ، 2016).

### المبحث الثاني: النموذج القياسي

القسم الأول: وصف النموذج القياسي المستخدم

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر في الفترة من 1991 إلى 2016. واستناداً إلى المتغيرات التي وردت في دراسات سابقة فإن دالة البطالة التي تم صياغتها ستكون على النحو التالي:

$$1) UNEMP = F ( POP, INF, GDP, FDI)$$

.....

$$2) UNEMP = B_0 + B_1 (POP) + B_2 (INF) + B_3 (GDP) + B_4 (FDI) + U_t \dots \dots$$

وقد تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية على النحو التالي:

$$3) LUNEMP = B_0 + B_{1L} (POP) + B_{2L} (INF) + B_{3L} (GDP) + B_{4L} (FDI) + U_t \dots \dots$$

حيث :

UNEMP: معدل البطالة (%).

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار.

INF: معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليون جنيه.

POP: حجم السكان بالمليون نسمة.



وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات المستقلة والتابعة من منشورات البنك المركزي المصري، وهي بيانات سنوية تغطي الفترة من 1991 إلى 2016. [www.cbe.org.eg](http://www.cbe.org.eg) ويقيس المؤشر UNEMP : معدل البطالة، ويعرف وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO): أنه عدد السكان فوق سن 15 إلى سن 64، الذين يرغبون وقادرون على العمل عند مستويات الأجور السائدة ، ولكنهم غير قادرين على الحصول عليه، بينما تمثل فئة قوة العمل في مصر من 16 سنة فأكثر حتى سن التقاعد (60 سنة).

أما المؤشر POP: وهو حجم السكان الإجمالي بالمليون نسمة، فيتوقع أن تؤدي زيادة حجم السكان إلى زيادة قوة العمل لاعتباره من بين أهم العوامل في تحديد عرض العمل، ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها. (Rukhsana, (2003); Roberto & Jaime, (2006) أما المؤشر INF : وهو معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي لأسعار المستهلكين ، ويعرف بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما وخلال فترة زمنية محددة. ووفقاً للمنطق التقليدي ومنحنى فيليبس فإن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث أنه في ظل ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، ويحدث العكس في حالة الركود. غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، ويعود ذلك إلى وجود عديد من التشوهات السعرية واختلالات الأسواق وخاصة سوق العمل وهو السائد حالياً في اقتصاديات عديدة. لذا فإنه يمكن القول أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه.

أما المؤشر GDP : وهو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالمليون جنيه، فيعرف على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، ويعطي قيمة السلع والخدمات إما بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة، وكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدله أدى وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف، نتيجة لإنشاء مزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها.

أما المؤشر FDI : وهو الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار، ويعرف وفقاً لمنشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة وأنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس حق المستثمر في إدارة موجوداته والرقابة العليا عليها. وذلك من خلال امتلاك المستثمر الأجنبي حصة ملكية لا تقل عن 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويت في مؤسسة الاستثمار المباشر. ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية (OMC) فيعرف على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما أصول إنتاجية في بلد آخر بقصد إدارتها. إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد مؤشرات النمو الاقتصادي حيث أنه يوفر تسهيلات أساسية للدول النامية، مثل التكنولوجيا، رأس المال، مهارات إدارية، قدرات تنظيمية، وهي أمور هامة لإنشاء فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض معدل البطالة والفقير. Athukorala,(2003)

ومن الدراسات التي استخدمت هذه المؤشرات :

Adam et al, (2011); Mohd et al & Hussain & Halim, (2012); Elizabetta & Aleksandra, (2015).

القسم الثاني: أسلوب قياس المتغيرات

تتمثل المرحلة الأولى في تحليل السلاسل الزمنية بالبداية باختبار استقرار (ساكنة)، أو عدم استقرار (غير ساكنة) للمتغيرات الداخلة في النموذج، ومن ثم يتم إجراء اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في المعادلة (1)، وذلك تجنباً لظهور مشكلة انحدار زائف Spurious regression أو مشكلة ارتباط زائف (Spurious correlation) وهناك أسلوبان لاختبار جذر الوحدة، أسلوب ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller (ADF) وذلك لاختبار فرضية عدم القائل بوجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلاسل الزمنية) في مقابل الفرض البديل القائل بأنه لا توجد مشكلة جذر للوحدة (استقرار السلاسل الزمنية) .

ومن أجل اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يتم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن- جلس (Johansen- Juslius) test (Cointegration) test. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك فقد اقترح Johansen,(1988,1991) إجراء اختباران وهما اختبار القيمة الذاتية العظمى Maimum

(Eigen Value) واختبار الأثر (Trace Test)، ويعتمد هذان الاختباران على اختبار نسبة الاحتمال ( Likelihood ratio test ).

أما النموذج القياسي المستخدم في التحليل فهو نموذج الاتحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed lag model (ARDL) والذي وضعه Pesaran et al, (2001).

وفي هذا النموذج تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية، وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر. وتمتاز منهجية (ARDL) بأنه يمكن استخدامها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة، كما أنها تأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام ( Laurenceson & Chai, 2005 ).

وأن هذا النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrand & Goodfrey, 1998) ويمكن أن نحصل من هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط، حيث أن نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج، وأن هذا النموذج يعتبر ملائماً في الحالات التي يكون فيها حجم العينة (عدد المشاهدات صغيرة).

القسم الثالث: تحليل نتائج النموذج القياسي

جدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	إختبار T	المعنوية	التحويلة	إختبار T	المعنوية
LUNEMP	-0.414	0.891	الفرق الأول	-5.121	0.000*
LFDI	-1.412	0.560	الفرق الأول	-4.179	0.017**
LGDP	0.996	0.926	الفرق الأول	-3.889	0.0028**
LINF	-1.515	0.508	الفرق الأول	-2.465	0.016**
LPOP	4.835	1.000	الفرق الثاني	-4.500	0.002*

\*\*\*, \*\*, \* تشير إلى مستوى معنوية عند 1%، 5%، 10% على التوالي.

E-views9.

أوضحت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي - فولر (ADF) ، أن السلاسل الزمنية للمتغيرات  $INF, GDP, FDI, UNEMP$  غير مستقرة عند مستوى  $I(0)$  ، وأن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات قد أوضحت استقراراً بعد أخذ الفرق الأول (1)  $I(1)$  ، بينما السلسلة الزمنية للمتغير حجم السكان (POP) فقد كانت غير مستقرة عند  $I(0)$  ثم أوضحت إستقراراً في سلوكها بعد أخذ الفرق الثاني (2)  $I(2)$  . ولإجراء إختبار التكامل المشترك تم استخدام منهج **ARDL Bound Test** وذلك لإختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج، وينص فرض العدم في هذا الإختبار بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، مقابل الفرض البديل الذي ينص علي وجود علاقة توازنية طويلة المدى، فإذا كانت قيمه (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والعكس صحيح.

ويوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار **ARDL Bound Test**

جدول (2): نتائج إختبار حدود **ARDL**

ARDL Bounds Test		
k	Value	Test Statistic
4	11.39638	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
4.49	3.25	2.5%
5.06	3.74	1%

E-views9

يوضح جدول (2) أن هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج وفقاً لاختبار حدود **ARDL** حيث أن قيمة **F- statistic** بلغت 11.396، وهي أكبر من القيمة

الحرجة 5.06 للحد الأعلى Bound 11 عند مستوى معنوية 1%.  
ثم نقوم بعد ذلك بتقدير النموذج في الأجل الطويل باستخدام منهج ARDL, كما  
يتضح من الجدول رقم (3)

جدول (3) نتائج تقدير النموذج بطريقة ARDL

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	3.978095	8.816151	35.07149	LPOP
0.0010	-3.960746	8.501622	-33.67276	LPOP(-1)
0.0107	2.864881	0.020692	0.059279	LINF
0.1348	1.570381	0.144680	0.227203	LGDP
0.0159	-2.676545	0.150307	-0.402303	LGDP(-1)
0.0645	-1.976722	0.012030	-0.023779	LFDI
1.563012	Durbin-Watson stat		0.979258	R-squared
			0.970718	Adjusted R-squared
			114.6587	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

E-views9

يوضح جدول (3) أن القيمة المقدره لمعامل التحديد Adjusted R-Squared بلغت 0.97، مما يشير إلي أن 97% من التغيرات في معدل البطالة ترجع إلي التأثير المشترك للمتغيرات المستقلة وهي نسبة تأثير مرتفعة .

- كما أوضحت النتائج أن قيمة F- statistic بلغت 114.6 ، وأن (F- statistic) بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على معنوية نموذج الانحدار عند مستوى ثقة 99%

- توضح نتائج التقدير أن معامل حجم السكان  $L_{pop}$  معنوي وبلغ 35.06 ، مما يعني أن الارتفاع (الانخفاض) في حجم السكان بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) في معدل البطالة بنسبة 35.06% ، كما أن معامل حجم السكان في الفترة المبطة السابقة (-1)  $L_{pop}$  معنوي وبلغ 33.66 ، مما يعني أن حجم السكان في الفترة السابقة له تأثير إيجابي على معدل البطالة الحالية.

- معامل معدل التضخم  $LINF$  معنوي وبلغ 0.05 ، وتشير إلى أن الارتفاع (الانخفاض) في معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) في معدل البطالة بنسبة 0.05% .

- معامل الناتج المحلي الإجمالي  $LGDP$  غير معنوي وبلغ 0.22 ، ومن ثم ليس للناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية تأثير معنوي على معدل البطالة ، أما معامل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المبطة السابقة (-1)  $LGDP$  معنوي وبلغ -0.4 ، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة على خفض معدل البطالة الحالية .

- معامل الاستثمار الأجنبي المباشر  $LFDI$  معنوي وبلغ -0.02 ، مما يشير إلى وجود تأثير عكسي معنوي ، حيث أن الارتفاع (الانخفاض) في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) في معدل البطالة بنسبة 0.02% .

- كذلك يوضح الجدول قيمة  $Durbin - Watson$  1.56 وهي أقل من 2 ومن ثم نقبل فرض العدم الذي ينص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي بعضها البعض وهو معيار من معايير جودة النموذج.

وللحصول على تقديرات المدى القصير للمتغيرات تم استخدام اختبار  $ARDL$

### Cointegrating

جدول (4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	3.978095	8.816151	35.071485	D(LPOP)
0.0107	2.864881	0.020692	0.059279	D(LINF)
0.1348	1.570381	0.144680	0.227203	D(LGDP)
0.0645	-1.976722	0.012030	-0.023779	D(LFDI)
0.0000	-6.383061	0.067260	-0.429325	CointEq(-1)
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0418	2.201859	1.479638	3.257954	LPOP
0.0051	3.216868	0.042922	0.138074	LINF
0.1040	-1.717965	0.237403	-0.407850	LGDP
0.0597	-2.017848	0.027449	-0.055388	LFDI
0.0461	-2.151742	24.203388	-52.079445	C

E-views9

يتضح من الجدول (4) أن تقديرات معلمات الأجل القصير لجميع المتغيرات معنوية ما عدا الناتج المحلي الإجمالي (LGDP), وأن معامل تصحيح الخطأ (-1) CoIntEq سالب ومعنوي مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة الأخرى في الأجل القصير.

لإجراء اختبارات التشخيص الخاصة بالنموذج القياسي المستخدم يوضح الجدول رقم (5)

جدول (5) نتائج إختبارات التشخيص (DIAGNOSTIC Test)

Normality Test	Jarque – Bera	1.207
	Probability	0.546
Breusch – Godfrey Serial correlation Lm Test	F– statistic	0.024
	Probability	0.976
Heteroskedasticity Test: ARCH	F– statistic	0.0012
	Probability	0.972
Theil inequality	Coefficient	0.004

E-views9

أن السلاسل الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة **Normality test prob** بلغت 0.54 وهي أكبر من 0.05, وأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي بعضها البعض حيث قيمة **prob** لاختبار **Breusch – Godfrey** بلغت 0.976 وهي أكبر من 0.05, كما أوضحت النتائج ثبات تباينات الأخطاء وذلك وفقاً لقيمة **prob** لإختبار **Heteroskedasticity** حيث بلغت 0.972 وهي أكبر من 0.05.

وهذه الاختبارات توضح جودة النموذج, ودليل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يحسن معدل البطالة, كما أن قيمة معامل **Theil** 0.004 وهي أقل من الواحد الصحيح مما يدل على أن القدرة التنبؤية للنموذج جيدة للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمعدل البطالة بدلالة المتغيرات المستقلة.



تشير نتائج التقدير أن:

- LPOP والذي يعبر عن حجم السكان له تأثير طردي ومعنوي على معدل البطالة وذلك عند مستوى ثقة 97%.
- LINF والذي يعبر عن معدل التضخم له تأثير طردي ومعنوي على معدل البطالة عند مستوى ثقة 95%.
- LGDP والذي يعبر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية ليس له تأثير معنوي على معدل البطالة، بينما (-) LGDP له تأثير عكسي على معدل البطالة عند مستوى ثقة 95%.
- LFDI والذي يعبر عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير عكسي معنوي ضعيف إلى حد ما على معدل البطالة عند مستوى ثقة 90%.
- أوضحت نتائج التقدير أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي ، وأنه معنوي عند مستوى ثقة 99% وأن متغيرات النموذج تفسر 97% من التغيرات في المتغير التابع LUNEMP (معدل البطالة) وهي نسبة تأثير مرتفعة.
- أظهرت النتائج أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي بعضها البعض وفقاً لمعيار ديربين واتسون، واختبار Breusch- Godfrey .
- وأن أخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي ، وأن القدرة التنبؤية للنموذج جيدة وفقاً لمعامل Theil inequality coefficient.
- أوضح اختبار ARDL Bounds Test إمكانية إجراء تقدير للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات حيث أن قيمة F-statistic 11.396 وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى (11 Bound).
- يشير اختبار ARDL Cointegrating and long Run Form لتقديرات معلمات الأجل القصير لجميع المتغيرات أنها معنوية ما عدا متغير الناتج المحلي الإجمالي، وأن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، مما يدل على علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل القصير ما عدا متغير LGDP.

القسم الرابع: النتائج المستخلصة

- في هذه الدراسة تم اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السكان ، معدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي على المتغير التابع وهو معدل البطالة في مصر لسلاسل زمنية سنوية للفترة من 1991 إلى 2016. وقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) وتم تطبيق اختبار **ARDL Bound test** (اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، واختبار **ARDL Cointegrating and long Run Form** لقياس التكامل بين المتغيرات في المدى الطويل. ثم تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفتوحات الزمنية الموزعة (ARDL).
- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل ممتدة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- أظهرت النتائج أن هناك تأثير طردي معنوي لكل من حجم السكان ومعدل التضخم على معدل البطالة وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية.
- أوضحت النتائج أن هناك تأثير عكسي معنوي ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة، وقد يرجع ذلك إلى اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الآونة الأخيرة لقطاع الخدمات والبناء والتشييد، حيث ترتفع مرونة التشغيل في هذه القطاعات ، أما قطاع التصنيع فتختلف مرونة التشغيل فيه من نشاط لآخر فترتفع في صناعات الغذاء وتنخفض في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.
- الناتج المحلي الإجمالي لم يكن له تأثير معنوي على معدل البطالة في الفترة القصيرة، وقد يفسر ذلك بضعف معدلات النمو الإقتصادي المحققة في الفترة من بعد ثورة 2011 إلى وقت قريب نتيجة لضعف الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. إن معدلات النمو الإقتصادي التي تحققت في هذه الفترة إعتمدت على الإقتراض الداخلي والخارجي والمعونات والمنح ولم تتحقق من التوسع في إنتاج القطاعات الإقتصادية المختلفة، مما يدل على أن مرونة العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة أو معدومة (نمو بلا تشغيل). أما الناتج المحلي الإجمالي في الفترات السابقة المبطأة فقد كان له تأثير عكسي على معدل البطالة قد يكون راجعاً إلى ارتفاع القدرة الإستيعابية للعمالة في القطاع الخدمي والبناء والتشييد والزراعة، وهي قطاعات كثيفة العمالة مما أدى إلى خفض معدلات البطالة بشكل نسبي.

- من هذه النتائج يتضح أهمية ضبط معدل النمو السكاني، والعمل على السيطرة على معدل التضخم وذلك من خلال زيادة الإنتاج بما يزيد من عرض السلع والخدمات، تنشيط الصناعات المحلية، مكافحة الإحتكارات الإنتاجية والتجارية ، وفتح أبواب المنافسة المنظمة لخفض الأسعار، وتفعيل دور الرقابة القانونية المتمثلة في جهازي حماية المستهلك وحماية المنافسة.
- يجب العمل على التطوير والتوسع في الأنشطة التي تحتوي على محتوى عمالي كبير مثل الخدمات والبناء والصناعة والتعدين والزراعة، والتركيز على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر ومتوسطة وتعاونية تكون على درجة عالية من الإستقلال ويتم تمويلها من عدة مصادر مثل الموازنة العامة، التبرعات والزكاة ، ومنح من دول أجنبية ، وربطها بالمشروعات الكبيرة لإنتاج مكونات أو مدخلات لها، وضمان التسويق المنتظم والطويل الأجل الذي يكفل لها الإستمرار والتطوير .
- يجب الإهتمام بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للقطاعات التي تفتقر إلي الاستثمارات المحلية والتي تحقق قيمة مضافة للإقتصاد المصري، بما يؤدي إلي نشوء علاقة تكاملية بينهما ، وأيضاً توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلي صناعات مرتفعة التشغيل وتوزيعها في مناطق جغرافية يتلائم فيها الاستثمار مع طبيعة مهارات أهل المنطقة الجغرافية واحتياجات التنمية بها مثل الصناعات الغذائية، ومنتجات الأخشاب وصناعة الأدوية.

## هوامش الدراسة

أولاً: مراجع باللغة العربية

- أمينة زكي شبانة، (1994). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، 7-9 ابريل ، ص 2
- البنك المركزي المصري تقارير سنوية، أعداد متفرقة ( 2002-2003، 2004-2005، 2007-2008، 2010-2011، 2012-2013، 2015-2016 ).
- سميحة فوزي، (2002). سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل 68.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- Abdel – Wahed, M. (2003). The impact of foreign capital inflow on savings, investment and economic growth rate in Egypt: An Econometric analysis. Scientific Journal of king faisal University, 301-302.
- Adam P.Balcerzak, Mirosława Zurek. (2011).Foreign direct investment and unemployment:VAR analysis for Poland in the years 1995-2009. European Resaerch studies, Volxiv,Issuo(1).
- Ajaga, E. & p. Nunnenkamp. (2008). Inward FDI, value added and employment in US states: Apanelcointegration Approach, kiel working paper,No.1420, Kiel institute for the world economy.
- Akram, Masoud Haddad (2016). Analysis of forign direct investment and unemployment , and their impact on economic growth in Jordan. International Journal of investment management and financial innovations, 2(1): 1-12.
- Athukorala P.P.A.W (2003). The impact of foreign direct investment on economic growth in Sirilanka, proceedings of the Paradeniya University research sessions, 8(40).

- Botric, V.& SKUFLIC, L. (2006). Main Determinants of foreign direct Investment in the south east European countries. *Transition studies Review*, 13, PP. 359-377.
- Chowdhury M. & Hossain T, (2013) Determinates of unemployment in Bangladesh: A case study, *Developing country studies*, ISSN 2224-607.(paper) ISSN 2225 0565 (online) . Vol.4, No.3 Jatiya kabikazi Nazrul Islam University.
- DeMello, L.R. Jr. (1999). Foreign direct investment- Led groeth evidence from time series and panel data, *Oxford Economics*. Paper 51:133-151.
- Denisia, V. (2010). Foreign Direct Investment Theory: An overview of the main FDI theories. *European Journal of Interdisciplinary studies*,3.
- Driffield, N. & K. Taylor. (2000). FDI and the labour market: A review of the evidence and policy implications- *Oxford Review of Economic policy*, 16(3): 90-103.
- Elizabeta Djambaska, Aleksandra Lozanoska. (2015). Foreign direct investment and unemployment. Evidence from the Republic of Macedonia. *International Journal of Economics, Commerce and management*. United Kingdom. Vol.(111), Issue 12.
- Gerrard, WJ & Godfry, LG. (1998). Diagnostic checks for single Equation Error-Correction and Autoregressive distributed lag models. *The Manchester school of Economic & Social Studies Black well publishing*, Vol. 66 (2) : 222-237.
- Habib Malik Danish &Saima Sarwar,(2013). Impact of foreign direct investment on employment level in Pakistan: Atime series Analysis. *Journal of law, policy and globalization*. Vol. (10). Issn: 2224-3240, [www.iiste.org](http://www.iiste.org).
- Hisarcikililar, M., D.G. Karakas, A.A.A sici. (2010). Can FDI be a panacea of unemployment?: the Turkish case. Working paper workshop on labour markets, Trade and FDI, Istanbul Technical University Istanbul.
- India Briefing.(2011). Retrieved at <http://www.india-briefing.com> Isaac. T.M.T.(2012).
- FDI in retail sector will increase unemployment, says Issaac. Retrieved at <http://www.thehindu.com>
- Joshi,V.,Ghosal.(2004). Impact of foreign direct investment on employment in Oman. *Conference of the International Journal of Arts and sciences*, 1(18): 34-51.
- Jhingan, M.L, (2001). *Advanced economic theory*. 11<sup>th</sup> edn: Vrinda publication: Delhi
- Kamaly. (2011). *Inward FDI in Egypt and its policy context* Columbia FDI Profile: vale Colombia center for sustainsable International Investment Columbia University.

- Karlsson, S., N. Lundin, F.S joholm&P.He. (2009). Foreign firms and Chinese Employment, world Economy, Vol (32), Issue (1): 178 -201.
- Laurenceson, James & Chai, j. ch. (2005). Financial Reform and Economic development in China Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- Lin, M.Y.& J.S. Wang. (2004). Outward capital flow and unemployment. Public finance Taiwan, 31-38.
- Mahfouz, Aladdin Morgan . (2009). Global Financial Crisis and its impact on Egyptian economy. Ministry of Commerce and industry, Sector of SMS Export Development.
- Maitah, M. & Smutka, L.(2012). Economic analysis of milk production and consumption in the middle East and North Africa . Acta University. Agriculturae et Silviculture Mendelianae Brunensis, 60(4): 245-254.
- Massoud, N.(2008). Assessing the employment effect of FDI Inflows to Egypt: Does the mode of entry matter? International Conference on (The unemployment – crisis in the Arab countries), Cairo – Egypt.
- Matthew A.& Ogunlusi T. (2017). Foreign direct investment and employment generation: Evidence from Nigeria. Proceedings of ADVED 2017 – 3<sup>rd</sup> International Conference on advances in education and social sciences. 9-11 October – Istanbul, Turkey.
- Mohd Shaari & Nor Hussain & Mohd Ab. Halim. (2012). The impact of foreign direct investment on the unemployment rate and economic growth in Malaysia. Journal of applied sciences research, 8 (9): 4900-4906.
- Mpanju, A.k.(2012). The impact of foreign direct investment on employment creation in Tanzania. International journal of business, economics & management research 2(1): 126-139.
- Mun, H.W. & T.K. Lin & Y.K.man .(2008). FD Iand economic growth relationship: An Empirical study on Malaysia. International Business Research, (1) : 11-18.
- Nassar, H.(2011). Growth, employment policies and economic linkages: Egypt. Employment policy Department in the international labour office Geneva . Employment working paper No. (85). Available from: <http://www.ilo.org>.
- Omran, M.(2002). Performance and sources of growth: A case study of the Egyptian Economy . AMF economic paper No. (5). Arab Monetary Fund, Abu Dhabi.
- Rafiq, M. & Ahmad I & ULiah A & khan Z, (2009) Determinates of unemployment: A case study of Pakistan economy (1998 – 2008). A basyn Journal of social Sciences Vol. 3, No.1.
- Rakita B, (2006). Medunarodni biznisi menadzment Ekonomski Fakultet U Beogradu,

Beograd, 238.

Ralhan, M. (2016). Determinants of capital flows: A cross country analysis econometrics, working paper . (0601).

Rizvi, S.Z.A. & Nishat, M. (2009). The impact of foreign direct investment. on employment opportunities: Panel Data Analysis online: [www.pide.org.pk/psde](http://www.pide.org.pk/psde).

Roberto, Frankel & Jaime Rose. (2006). Unemployment and the real exchange rate in Latin America, world development, Vol (34), No (4): 631 -646.

Rukhsana Kalim, (2003). Population and Unemployment: A dilemma to resolve. The IUP Journal of applied economics, Vol (2), No (3) : 7-15.

Safat, K.B.S & Milos Milanovic. (2015). Long term impact of foreign Direct investment on reduction of unemployment: Panel data analysis of the western Balkans countries. Journal of Applied Economic and Business research. 5 (2): 112-129.

Saray, M.O. (2011). The relationship of foreign direct investment and Employment Turkey Case, MaliyeDergisi, No. (161): 381-403.

Schemerer, H. J. (2012). Foreign direct investment and search unemployment : Theory and evidence. IAB Discussion paper.

Shaari, M.S & T.H. Hong & S.N. Shukeri. (2012). Foreign direct investment and economic growth: Evidence from Malaysia International Business

Research 5 (10): 100-106.

Unctad, foreign direct investment and development, UNCTAD / ITE/IIT/10(Vol.1) Newyork, 1999, 7.

Vacaflares, D.E. (2011). Was Latin America correct in relying in foreign direct investment to improve employment rates? Applied Econometrics and International Development, 1 (2): 101- 122.

Waldkirch, A. & P. Nunnenkamp & J.A. Bremont. (2009). Employment effects of FDI

in Mexico's Non- Maquiladora Manufacturing. Journal of Development studies, Vol.(45). No (7): 1165-1183.

Wang, J.y. & Blomstorm, M. (1992). Foreign investment and Technology transfer:

A simple model European Economic Review 36 (1):137-155.

World development indicators Database, WDI.

